

بحار الأنوار

[12] رسول الله ﷺ روي لنا عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال: لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين فما معناه ؟ فقال: من زعم أن الله يفعل أفعالنا ثم يعذبنا عليها فقد قال بالجبر ومن زعم أن الله عزوجل فوض أمر الخلق والرزق إلى حجه عليهم السلام فقد قال بالتفويض فالقائل بالجبر كافر والقائل بالتفويض مشرك. فقلت له: يا بن رسول الله ﷺ فما أمر بين أمرين ؟ فقال: وجود السبيل إلى إتيان ما امرؤا به وترك ما نهوا عنه. فقلت له: فهل الله عزوجل مشية وإرادة في ذلك ؟ فقال: أما الطاعات بإرادة الله ﷻ ومشيته فيها الامر بها، والرضا لها، والمعاونة عليها ; وإرادته ومشيته في المعاصي النهي عنها، والسخط لها، والخذلان عليها. قلت: فله عزوجل فيها القضاء ؟ (1) قال: نعم ما من فعل يفعل العباد من خير وشر إلا والله فيه قضاء قلت: فما معنى هذا القضاء ؟ قال: الحكم عليهم بما يستحقونه على أفعالهم من الثواب والعقاب في الدنيا والآخرة. " ص 78 " ج: رواه مرسلًا مثله. * 19 - ن: الدقاق، عن محمد بن الحسن الطائفي، عن سهل بن زياد، عن علي بن جعفر الكوفي قال: سمعت سيدي علي بن محمد عليهما السلام يقول: حدثني أبي محمد بن علي، عن أبيه الرضا علي بن موسى، عن أبيه موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه الرضا علي بن الحسين، عن أبيه عليهم السلام. وحدثنا محمد بن عمر الحافظ البغدادي، عن إسحاق بن جعفر العلوي، عن أبيه، عن سليمان بن محمد القرشي، عن إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام. وحدثنا أبو الحسين محمد بن إبراهيم بن إسحاق الفارسي الغرائمي، عن أحمد بن محمد ابن رميح النسوي، عن عبد العزيز بن إسحاق بن جعفر، عن عبد الوهاب بن عيسى _____ (1) في العيون المطبوع: فهل عزوجل فيها القضاء ؟. وأورده الامام علي بن محمد العسكري عليه السلام ملخصا في رسالته إلى أهل الاهواز في معنى الجبر والتفويض، وسيوردها المصنف قدس سره في الباب الاتي. ويأتى عن كتاب الاحتجاج أيضا في الباب الثالث تحت رقم 19 وعن الارشاد تحت رقم 75 وعن النهج تحت رقم 79.